الندوة العالمية العاشرة لمنظمي الاتصالات
أفضل الممارسات
لتمكين النفاذ المفتوح[1]

مع تزايد تعقد بيئة سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم الحاجة إلى إعادة النظر في الدرجات المختلفة من القواعد التنظيمية اللازمة لإرساء الاستراتيجيات والأطر التنظيمية الوطنية المتصلة بالنطاق العريض حول مفهوم متعدد الجوانب، وهو النفاذ المفتوح، سواء إلى الشبكات أو من خلالها، والذي يسمح بتحقيق المنافسة الفعالة مع كفالة توفر خدمات للمستهلكين يسهل الوصول إليها بتكلفة معقولة ويمكن الاعتماد عليها.

وقد يتطلب الأمر الآن سلماً جديداً من التنظيم لإقامة التوازن الصحيح بين المنافسة على صعيد الخدمات والمنافسة على صعيد البنية التحتية للتصدي للتحديات التي ينطوي عليها النفاذ إلى الشبكات والخدمات عريضة النطاق. ويشمل ذلك كفالة النفاذ على قدم المساواة وبدون تمييز إلى الشبكات وإزالة الاختناقات المحتملة التي يمكنها أن تمنع المستعملين النهائيين من التمتع بالفوائد الكاملة للعيش في عالم رقمي تدفعه سرعة النفاذ المتاح في كل مكان ووقت بغض النظر عن أماكن وجود مقدمي الشبكات والمستعملين.

ونحن منظمي الاتصالات المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2010، نقدم المبادئ التوجيهية التالية بشأن أفضل الممارسات لتمكين الشبكات المفتوحة.

أولاً تعريف النفاذ المفتوح: توضيح المفاهيم المختلفة

1 نلاحظ أن النفاذ المفتوح، من منظور مقدمي الخدمات، يعني إمكانية قيام الأطراف الثالثة باستعمال بنية تحتية موجودة للشبكات. ويمكن أن يأخذ النفاذ المفتوح شكلين رئيسيين: النفاذ المفتوح المنظم (كما في حالة التفكيك لا سيما في وجود مشغل مهيمن) والنفاذ المفتوح التجاري.

2 ينبغي أن يتاح لكل مستعمل (مستهلك) النفاذ إلى جميع الخدمات والتطبيقات التي تحملها هذه الشبكات شريطة أن تكون هذه الخدمات والتطبيقات متاحة للجمهور وقانونية؛ وذلك بغض النظر عن نوع الشبكة أو الجهة التي توفر هذه الشبكات أو تستعملها، وبطريقة شفافة وغير تمييزية. وينبغي عدم تضييق نطاق اختيارات المستعمل بدون داع بسبب عدم قدرة المنافسين على الحصول على خدمات النفاذ وخاصة عبر البنية التحتية في المرحلة الأخيرة.

[1] أعدت المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات استناداً إلى مدخلات مقدمة من: جمهورية الكونغو وفرنسا والهند ولبنان وليبيريا وموريشيوس والبرتغال والمملكة العربية السعودية والسنغال وسورينام وسويسرا وتايلاند والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً النفاذ المفتوح إلى الشبكات: ما هي الأدوات السياسية والتنظيمية اللازمة لتمكين فتح النفاذ إلى مرافق الشبكات (أي شبكات الألياف الدولية، مرافق "عنق الزجاجة" أو المرافق "الجوهرية"، الشبكات الأخرى) بدون الإضرار بالاستثمار والابتكار؟

1 نؤكد أهمية التشريعات اللازمة لإرساء مبادئ عامة بشأن النفاذ المفتوح وعدم التمييز والفعالية والشفافية، مع التشديد على أهمية التقاسم الإيجابي والسلبي للبنية التحتية في استعمال شبكات الاتصالات الإلكترونية - في ممتلكات تابعة لأي شركة تشغيل أو كيانات خاصة أو هيئات عامة، حتى لو كانت تعمل في قطاعات أخرى.

2 ونلاحظ أنه بدف تشجيع نشر النطاق العريض والحفاظ على طابع الانفتاح والتواصل الذي تتميز به الإنترنت المتاحة للجمهور وتعزيز هذا الطابع، يمكن لمنظمي الاتصالات النظر في تكليف الموردين المهيمنين لشبكات النطاق العريض الوطنية بما في ذلك محطات إقامة الكبلات بتوفير النفاذ المفتوح على أساس منصف وغير تمييزي إلى شبكاتا وتسهيلاتا الجوهرية أمام المنافسين في مختلف مستويات الشبكات.

3 ونعترف بأهمية تنظيم التوريد بالجملة، بما في ذلك الالتزام بنشر العروض المرجعية للنفاذ إلى المرافق الجوهرية والأسعار الموجهة نحو التكاليف، كوسيلة لكفالة النفاذ المفتوح.

4 ونحن نُقر بأنه على المنظمين في البلدان التي تستعمل الألياف البصرية في المباني تحديد القواعد اللازمة لكفالة النفاذ المتقاسم على قدم المساواة، ومنع السلوك التمييزي والاحتكار من جانب شركة التشغيل الأولى للبنية التحتية في هذه المباني.

5 ونعترف بأنه من الأمور ذات الفائدة الكبرى لجميع الأطراف الفاعلة في السوق، أن يوجد نظام معلومات مركزي يتضمن سجلات بيانات عن البنى التحتية المملوكة للهيئات العامة ومشغلي الاتصالات الإلكترونية وعن المرافق العامة الأخرى التي يمكن تقاسمها. ونشجع المشغلين على إعداد معلومات تتعلق بالتقاسم السلبي للبنية التحتية (أي العناصر المدنية مثل الأنفاق والأبراج) التي يمكن تقاسمها، (بما في ذلك الممرات والمساحات المتاحة) وإتاحة هذه المعلومات في قواعد بيانات مفتوحة من خلال الإنترنت المتاحة للجمهور، على أن تكون الأسعار ذات الصلة قائمة على أساس التكاليف.

6 ونعترف بأهمية التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة (من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيره من القطاعات) في نشر الأشغال المدنية من أجل منع أي حواجز تعترض انتشار شبكات النطاق العريض. كما نؤكد أهمية تحديد قواعد مرنة للنفاذ المفتوح ملائمة للنمو السريع للنطاق العريض.

7 ونوصي ببلورة استراتيجية لإدارة التغيير لمساعدة المنظمين في إصلاح ممارساتم التنظيمية من أجل التكيف على نحو ملائم مع متطلبات هياكل السوق والابتكارات والنماذج التجارية الجديدة.

ثالثاً الشبكات المفتوحة: كيف يتحقق النفاذ لكل مواطن للتمتع بفوائد شبكات النطاق العريض في كل مكان (أي من خلال سياسات النفاذ الشامل إلى النطاق العريض والانتقال إلى شبكات الجيل التالي والاستفادة من المكاسب الرقمية)

1 إننا نعترف بأن كفاءة توزيع وتخصيص طيف المكاسب الرقمية ستؤدي إلى فوائد اجتماعية واقتصادية يمكن أن تحفز الابتكار لصالح توفير اتصالات وخدمات منخفضة التكلفة، وخاصة في المناطق الريفية والنائية.

2 ونشير بأن تقوم الحكومات بتحديث تعريف الخدمة الشاملة مع تطور الاحتياجات لكفالة حيادية التكنولوجيا وإدراج النفاذ عريض النطاق.

3 ونلاحظ ضرورة وضع خطط واستراتيجيات وطنية ملموسة لحفز نشر شبكات النطاق العريض، وخاصة في البلدان النامية. وفضلاً عن ذلك، ونظراً إلى التحديات التي ينطوي عليها جذب الاستثمارات لمشاريع التنفيذ كبيرة الحجم، ينبغي أن تنظر هذه الاستراتيجيات في دور الدولة في تمويل البنية التحتية الوطنية للنطاق العريض بما في ذلك من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص وتشجيع مشاركة البلديات أو المدن.

رابعاً الإنترنت المفتوحة والحيادية: كيف تعالج إدارة الحركة في شبكات تتزايد اختناقاً مع تطبيق قواعد منصفة في الوقت نفسه؟

1 فيما يتعلق بإدارة الحركة في الإنترنت نوصي بعدم التمييز إلا في الحالات المبررة موضوعياً في الطريقة التي تجري بها معالجة تدفقات البيانات المختلفة، سواء وفق نوع المحتوى أو الخدمة أو التطبيق أو الجهاز أو عنوان منشأ أو مقصد التدفق.

2 ونوصي موردي خدمات الإنترنت (ISP)، لدى استخدامهم لآليات إدارة الحركة لضمان توفير النفاذ إلى الإنترنت في أي نقطة من الشبكة، بأن يتقيدوا بالمبادئ العامة فيما يتعلق بالملاءمة والتناسب والكفاءة وعدم التمييز بين الأطراف والشفافية.

3 ونعترف بأن ضمان اتباع ممارسات رشيدة من أجل إدارة الحركة يتطلب من المنظمين اتخاذ تدابير مثل:

- النظر في تنفيذ تدابير تؤدي بموردي خدمات الإنترنت إلى إعلان المعلومات الخاصة بإدارة الشبكات وجودة الخدمة وغير ذلك من الممارسات المعقولة التي يحتاجها المشتركون وموردو المحتوى والتطبيقات والخدمات؛
- السماح للعملاء بإنهاء عقودهم بسرعة بدون تحمل تكاليف انتقال عالية؛
- السماح للعملاء بالمطالبة بالحد الأدنى من نوعية خدمة النفاذ إلى الإنترنت؛
- صياغة توجيهات سياسة عامة تعلن حقوق المستهلكين في النفاذ إلى أي محتويات وتطبيقات وخدمات قانونية عبر توصيلهم بالإنترنت.

4 ونلاحظ أنه لا يمكن لهذه المبادئ أن تحل محل أي التزام من التزامات أي من موردي خدمات الإنترنت ولا أن تحد من قدرته على توفير الاتصالات في حالات الطوارئ أو تلبية احتياجات إنفاذ القانون وسلامة الجمهور أو احتياجات سلطات الأمن القومي، بما يتفق مع القوانين السارية.

5 ويمكن للمنظمين النظر في تيسير إنشاء محتوى محلي وإقامة نقاط محلية للتبادل عبر الإنترنت (IXP) لزيادة وتيسير تدفق البيانات على الصعيد الدولي.

خامساً النفاذ المفتوح إلى المحتوى: ما هو دور المنظمين في تقديم الخدمات العامة على الخط (مثل الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية) وخلق الطلب على هذه الخدمات؟

1 نشدد على أهمية القيام، من ناحية، بوضع شروط مسبقة تتصل بالجوانب التنظيمية والقانونية والتقنية والتقييسية وبالتشغيل البيني بحيث تستطيع السلطات العامة أن تعرض خدماتها إلكترونياً، والقيام، من ناحية أخرى، بإنشاء مواقع عامة في شبكة الويب وتشغيلها على أن تكون سهلة الاستعمال ومفتوحة أمام الجميع وفقاً للمبادئ التوجيهية والمعايير ذات الصلة.

2 قد يرغب المنظمون أيضاً في كفالة التوصيلية عريضة النطاق في جميع المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات بحيث يمكن أن يستفيد المواطنون من هذه الخدمات عند التوصيل من خلال عرض نطاق كبير.

3 ونلاحظ وجود حاجة مؤكدة إلى زيادة الوعي بمخاطر التقدم التكنولوجي بين المستهلكين واتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيانات والخصوصية وحقوق المستهلك وحماية صغار السن والشرائح الضعيفة من المجتمع.

سادساً التحديات التي تواجه الشبكات المفتوحة (مثل التهديدات السيبرانية والجوانب غير المتوقعة في مجتمع المعلومات والمنازعات والكفاءة التنظيمية والاتساق عبر الخدمات والشبكات): ما هي الاستراتيجيات اللازمة؟

1 نلاحظ أن الشبكات المفتوحة تشكل تحديات من ناحية استقرار الشبكة والاستمرارية التجارية والمرونة العملية وحماية البنية التحتية الأساسية وخصوصية البيانات ومنع الجرائم. ونظراً لأن شبكات بروتوكول الإنترنت تستند إلى معمارية مفتوحة وبروتوكولات معروفة للجميع فإنا معرضة للهجمات السيبرانية. ويتطلب تعقد التحديات نُهجاً شاملة في شكل عمليات تجمع أصحاب المصلحة المتعددين من ناحية وتعزز تعاون مختلف السلطات المعنية على صعيد الخدمات المختلفة من ناحية أخرى.

2 ونلاحظ أنه من الجوهري أن يطبق مقدمو الخدمة ممارسات معتدلة لإدارة الشبكات فيما يتعلق بالحركة الخارجة والحركة الداخلة كذلك. إذ من شأن هذه الممارسات أن تقضي على الهجمات من المنبع وبالتالي توقف انتشارها بدون تعريض الشبكات للاختناق.

3 ونوصي بوضع تدابير لمراقبة الحركة الخارجة ثم توحيدها بدف إضافة طبقة أمنية جديدة إلى التدابير الحالية التي يطبقها أصحاب المصلحة.

4 ويمكن للمنظمين النظر في تنفيذ تدابير تمنع موردي خدمات الإنترنت من توصيل أجهزة المستعملين بالشبكات إذا كانت هذه الأجهزة غير قانونية.

5 ونعترف بأن الاستراتيجيات الرامية إلى استتباب الأمن في الفضاء السيبراني عليها الانتقال من موقف رد الفعل التقليدي إلى موقف متزايد الإيجابية من خلال تضييق نوافذ التعرض وتحسين زمن رد الفعل وتخفيف الهجمات بصورة فعالة. ونشدد أيضاً على أن منع الهجمات من خلال سد ثغرات الأنظمة المعرضة للمخاطر وتنفيذ الحوائط النارية أو تكنولوجيات مراقبة النفاذ الأخرى، والرصد من خلال أنظمة اكتشاف التطفل والاستجابة للتهديدات في الوقت الفعلي، قد أصبح أمراً حاسماً في تشغيل الشبكات بفعالية.

6 ونؤكد على أهمية وجود إطار تنظيمي منسق داخل مختلف المناطق وإقامة حوار واسع بين جميع أصحاب المصلحة بحيث يمكن مواصلة مناقشة هذه القضية المركزية، أي قضية شبكات النفاذ المفتوح، واتخاذ التدابير الملائمة بشأنا.

- - - - - - - - - - -